

The Special Tribunal for Lebanon: Overview and Implications

الوكالة الوطنية للإعلام

9,00 ورشة عمل حول "المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: الإجراءات وقواعد الإثبات"، ينظمها معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومؤسسة "فريدريش إيبيرت"، في بيت المحامي.

Al Ballad 28.04.09

صدى البلد

افتتحت أمس ورشة عمل حول المحكمة الخاصة بلبنان "قواعد الإجراءات والإثبات" في بيت المحامي، بدعوة من "معهد حقوق الإنسان" في نقابة المحامين، بمشاركة "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" ومؤسسة "فريدريش إيبيرت" والتي تستمر يومين، وهي تندرج في إطار البرنامج الذي أطلقه المعهد منذ سنوات عدة حول العدالة الجنائية.

رأت مديرة معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين المحامية اليزابت زخريا انه بعدما باشرت المحكمة اعمالها، يكتسي لقاءنا أهمية خاصة ذلك انه بتركيزه على تفاصيل القواعد الاجرائية وقواعد الإثبات امام المحكمة سيساهم في تنمية القدرات في هذا المجال لدى المشاركين فيه من محامين وإعلاميين.

أما ممثل مؤسسة "فريدريش إيبيرت" سمير فرح فرأى: "ان إنشاء المحكمة وتفعيل أعمالها يعطي الكثير من الشعور بالطمأنينة للبنانيين ويعيد الثقة بوطنهم وبسيادة القانون وتعاطف واهتمام المجتمع الدولي ببلدهم الصغير الذي تتنافس قوى عديدة على اضعافه وشرذمة ابنائه واستعماله ساحة لتدمير مشاريعها الخاصة.

Aliwaa 28.04.09

ورشة عمل الإجراءات وقواعد الإثبات
للمحكمة الدولية تستمر اليوم في بيت المحامي



نظم معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين في بيروت بالاشتراك مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية والمؤسسة المشاركة والممولة فريدريش إيبيرت ورشة عمل موضوعها <المحكمة الخاصة بلبنان: الإجراءات وقواعد الإثبات> فافتتحت عند التاسعة من قبل ظهر امس، في الطابق الأول في مبنى

بيت المحامي وتستمر الى اليوم في 28 نيسان 2009 وتندرج ورشة العمل هذه في إطار البرنامج الذي اطلقه المعهد منذ سنوات عدة حول العدالة الجنائية.

وألقت مديرة معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين المحامية اليزابيت زخريا سيوفي كلمة اشارت فيها الى ان اللقاء سوف يساهم في تنمية القدرات في مجلس القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمشاركين فيه من محامين وإعلاميين لأن المحامين من خلال متابعة عمل المحكمة، يصار الى اغناء خبراتهم التقنية في مجال المحاكمات الدولية، ومراقبة حسن التزام المحكمة بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة التي اعتمدها في أصول المحاكمات المتبعة من قبلها، الثوابت الأساسية فيها، ولأن لإعلاميين يغطون عمل المحكمة وبواسطتهم يطلع اللبنانيون على سير المحاكمات أمامها، وتقع عليهم مسؤولية نقل هذا العمل بدقة ما يغني ثقافة القارئ والمستمع والمشاهد عبر مقالات محكمة الصياغة من النواحي القانونية وبرامج تساهم في نشر المعرفة في مجال العدالة الدولية وسيادة القانون وإحقاق الحق.

وقال ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت، الممولة للمشروع، سمير فرح، أن إنشاء المحكمة وتفعيل اعمالها يعطي الكثير من الشعور بالطمأنينة اللبنانيين ويعيد الثقة بوطنهم وسيادة القانون وتعاطف واهتمام المجتمع الدولي ببلدهم الصغير الذي تتنافس قوى عديدة على اضعافه وشرذمة ابناؤه واستعماله ساحة لتمير مشاريعهم الخاصة. نحن على ثقة تامة بنزاهة المحكمة وبعدها عن تأثيرات السياسة وزواربها مدركين ان الامال كبيرة والمسؤوليات كبيرة ايضا والعمل شديد الحساسية ومحفوف بالمخاطر، ولكن نثق بما قاله النائب العام لدى المحكمة الخاصة بلبنان دانيال بلمار > يجب ان نركز على اجراء حيادي ومستمر للبحث عن الحقيقة مهما كانت هذه الحقيقة وان يتم ايجادها<. اضاف: >هذا الكلام يعبر ان رغبات وآمال اللبنانيين هي الوصول الى الحقيقة، ومعرفتها، ان معرفة الحقيقة تطمئن الناس وتضع حدا لزمان الافلات من العقاب.

الأخبار 26.04.09

ورشة «قواعد الإجراءات والإثبات»

افتتحت في التاسعة من قبل ظهر أمس ورشة العمل عن المحكمة الخاصة بلبنان، بعنوان «قواعد الإجراءات والإثبات» في بيت المحامي، بدعوة من «معهد حقوق الإنسان» في نقابة المحامين، بمشاركة «المركز الدولي للعدالة الانتقالية» ومؤسسة «فريدريش إيبرت». ومن المفترض أن تستمر الورشة ليومين، وهي تندرج في إطار البرنامج الذي أطلقه المعهد منذ سنوات عدة عن العدالة الجنائية. وألقت مديرة معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين، المحامية إليزابيت زخريا سيوفي، كلمة افتتاحية، ثم تبعتها **كلمة لممثل مؤسسة «فريدريش إيبرت» سمير فرح**، أكد فيها أن إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان «يعبر عن أن رغبات اللبنانيين وأمالهم هي الوصول إلى الحقيقة».

**ورشة عمل في "بيت المحامي"
عن "قواعد الإثبات" للمحكمة الدولية**



مديرة معهد حقوق الإنسان المحامية سيوفي تتوسط من اليمين ممثلة "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" معلوف وممثل "فريدريتش ايبيرت"، وبدا خبراء دوليون في القانون. (ناصر طرابلسي)

افتتحت ورشة عمل امس في "بيت المحامي" عن قواعد الإجراءات والاثبات للمحكمة الخاصة للبنان بدعوة من معهد حقوق الانسان في نقابة المحامين في بيروت، بمشاركة "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" ومؤسسة "فريدريش ايبيرت". تستمر الورشة يومين وتندرج في اطار البرنامج الذي اطلقه المعهد قبل اعوام عن العدالة الجنائية.

النشيد الوطني فكلمة مديرة معهد حقوق الانسان في النقابة المحامية اليزابت زخريا سيوفي التي اعتبرت ان المحامين اللبنانيين معنيون بعمل المحكمة، ان لم يكن في اطار مكتب الدفاع لديها والذي يفسح في المجال لمن يرغب منهم وتتوافر لديه المؤهلات المطلوبة ان ينضم اليه، فحتما من خلال متابعة عملها ليس فقط لاغناء خبراتهم التقنية في مجال المحاكمات الدولية، ولكن ايضا لمراقبة حسن التزام المحكمة المعايير الدولية للمحاكمات العادلة والتي اعتمدها في اصول المحاكمات امامها وجعلتها من الثوابت الاساسية فيها".

وركزت على "الدور المهم الذي يضطلع به الاعلاميون في اطار تغطيتهم لعمل المحكمة، اذ بواسطتهم سيطلع اللبنانيون على سير المحاكمات امامها نظرا الى كون مقرها خارج لبنان، وعليهم تقع مسؤولية نقل الوقائع وعرض المعلومات بدقة وموضوعية".

وبعد كلمة ممثلة "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" لين معلوف **تحدث ممثل مؤسسة "فريدريش ايبيرت" سمير فرح** فاعتبر "ان انشاء المحكمة وتفعيل اعمالها يعطيان الكثير من الشعور بالطمأنينة للبنانيين ويعيدان الثقة بوطنهم وبسيادة القانون وتعاطف المجتمع الدولي واهتمامه ببلدهم الصغير الذي تتنافس قوى عديدة على اضعافه وشرذمة ابناؤه واستعماله ساحة للمشاركة الخاصة".

واضاف: "نحن على ثقة تامة بنزاهة المحكمة وبعدها عن تأثيرات السياسة وزواربيها، مدركين أن الآمال كبيرة والمسؤوليات كبيرة ايضا والعمل شديد الحساسية ومحفوف بالأخطار، ولكن نثق بما قاله النائب العام لدى المحكمة الخاصة للبنان دانيال بلمار انه يجب ان نركز على اجراء حيادي ومستمر للبحث عن الحقيقة مهما كانت هذه الحقيقة".

المقارنة بينها وبين المحاكم الدولية حيث تعتبر أحدث محكمة تم إنشاؤها من المحاكم المختلطة والدولية، وأنه سيكون اختصاص المحكمة الخاصة للبنان محدوداً بقدر كبير قياساً بصلاحيات المحاكم الجنائية الدولية، إذ تقوم بمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري والمسؤولين عن أي هجمات أخرى وقعت في لبنان ما بين أول تشرين الأول/أكتوبر و12 كانون الأول/ديسمبر 2005، أو في أي تاريخ لاحق يقرره لبنان والأمم المتحدة ويوافق عليه مجلس الأمن".

وتحدث عن الإلتزامات التي تتعلق بمقر المحكمة، وآلية التمويل الخاصة بها حيث 51% من ميزانيتها من التبرعات الطوعية، وتحمل الحكومة اللبنانية 49% من النفقات، وان تراعي المحكمة عدداً من المعايير الدولية الهامة لمحاكمة عادلة، وعلى لبنان ان يتعاون مع المحكمة وفقاً للمادة (15) وضرورة ان يتمتع القضاة والمدعون العامون بالاستقلالية أثناء أداء مهامهم، وتعتبر الشفافية من أهم الضمانات ضد التدخل والاستغلال السياسي.

وشدد جونسون على "ضرورة ان تأخذ العدالة مجراها، وتحاكم كل من قام بأعمال إرهابية على الأراضي اللبنانية".

وأضاف انه "يمكن ان يلعب المحامون اللبنانيون دوراً هاماً في الدفاع عن أشخاص لبنانيين، يمثلون أمام المحكمة".

وقال ان "الهولنديين لم يمانعوا في وجود المحكمة الدولية الخاصة بلبنان على أرضهم، لكنهم لن يسمحوا ببقاء الأشخاص إذا تمت تبرئتهم أو دينوا ولا الشهود".

وفي الجلسة الثانية تحدث جونسون عن مرحلة ما قبل المحاكمة والمحاكمة، وحماية الشهود والمشتبه بهم والمتهمين، إذ إن المهمة الرئيسية للمحكمة هي تحقيق نوع من التوازن بين حقوق المتهمين ومصالح الشهود والمجني عليهم، وان هولندا الدولة المضيفة تتولى مسؤولية الأمن خارج مقر المحكمة، وحقوق المجني عليهم والشهود.

وفي الجلسة الثالثة، جرى نقاش حول خصوصية الأفراد وعلنية المحاكمة أو المحاكمة الغيابية، والعقوبات والأسباب التخفيفية، وتوجيه الاتهام ومحاكمة المتهمين معاً أم كل على حدة.

وخلال النقاش أكد جونسون ان "أقصى عقوبة يمكن ان تفرضها المحكمة هي السجن مدى الحياة، وليس هناك من عقوبة إعدام".

وعن التعويضات للمجني عليهم قال: "استناداً الى قرار المحكمة وعملاً بالتشريع المحلي ذي الصلة، يجوز لذوي المجني عليهم ان يقيموا دعوى أمام محكمة محلية للحصول على التعويضات".

وتواصل الورشة أعمالها اليوم، وتبحث في الجلسة الرابعة "تعاون الدولة والعلاقة بين الأحكام الجنائية في لبنان والمحكمة الخاصة للبنان".

وفي الجلسة الخامسة "النتائج المرجوة على مستوى الرأي العام وتأثير المحكمة الخاصة على لبنان".